ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل المشاريع الصغيرة و المتوسطة بمدينة خنشلة

Economic and social development in light of small and medium projects in the city of Khenchela

لشخب نعيمة [1]* لبرش راضية [2]

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، foufi.kellil@gmail.com

[2] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، Labreche.radia@univ-khenchela.dz

تاريخ الإستلام: 2023/02/27 تاريخ القبول: 2023/05/22 تاريخ النشر: 2023/06/10

ملخص:

تأتي هذه الدراسة للتعرف على دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بمدينة خنشلة، و لتحقيق الهدف من هذه الدراسة ، تم الاعتماد على المقابلة لجمع البيانات ، و اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث كشفت النتائج أن للمشاريع الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في خلق فرص العمل للعديد من الشباب البطال، وكذا تحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية، مما يؤكد أن هذا النوع من المشاريع له دور كبير في تخفيض نسبة البطالة في البلاد، كما أعطت المشاريع الصغيرة و المتوسطة قيمة اجتماعية و اقتصادية للمرأة الجزائرية من خلال تمكينها من العمل و جعلها صاحبة القرارات في الأمور المتعلقة بمشروعها، كما توصلنا أيضا إلى أنه من الضروري استكمال الدعم للمشاريع عن طريق التمويل المالي ونلك لضمان بقاء و استمرار هذا النوع من المشاريع، لأنها تعتبر الحل المناسب في ظل الرهانات الاقتصادية الحالية، وذلك للنهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية ، المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

***

Abstract :

This study comes to identify the role of small and medium projects in economic and social development in the city of Khenchela, and to achieve the goal of this study, the interview was relied on, and we relied on this on the descriptive analytical approach, where the results revealed that small and medium projects have a role Effective in creating job opportunities for many unemployed youth, as well as improving their social and economic conditions, which confirms that this type of project has a major role in reducing the unemployment rate in the country, and small and medium projects have given social and economic value to Algerian women by enabling them to The work and made it the owner of the decisions on matters related to its project, and we also concluded that it is necessary to complete support for projects through financial financing and we get to ensure the survival and continuing of this type of project, because it is considered the appropriate solution in light of the current economic bets, in order to advance the economic and social development. in Algeria.

Key words : *economic development- social development-small and medium projects.*

* المؤلف المرسل.

I. مقدمة:

يحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة مرموقة في النسيج الاقتصادي الوطني، كما يلعب دورا أساسيا في خدمة و تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، و تكمن أهمية هذا القطاع بأنه يشغل حيزا واسعا من النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و كونه يشكل مصدرا أساسيا لانعكاسات إعادة الهيكلة الصناعية و ما ينجر عنها من تبعات، ولذلك فرضت ميكانيزمات التكيف في المحيط الاقتصادي المحلي و العالمي، و تجنيد كل الطاقات الفكرية و التخطيطية و حشد جميع المصادر و الإمكانات و القدرات الوطنية، وذلك من أجل توسيع وتطوير و تعزيز المشاريع الصغيرة و المتوسطة للمشاركة الفعالة و الايجابية في تحقيق تنمية وطنية شاملة، و لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة و بلوغ الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي المنشود و المسطر في مختلف البرامج الحكومية المتعاقبة، لذا لابد من السهر على إنجاح هذا النوع من المشاريع و تشجيع إقامتها باعتبارها أهم روافد التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

أولا-تحديد الإشكالية:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء، فهي بذور أساسية للمشاريع الكبيرة، و تعد أيضا المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات و الأفكار الجدية، و قد أضحت محل تركيز جهود معظم حكومات الدول، نظرا للدور الذي تلعبه في زيادة الإنتاج و التي أصبحت تشكل النسبة الغالبة من المشاريع الاقتصادية في العالم، حيث أنه من سمات هذه المشاريع توفير فرص وظيفية مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع عندما يشعر أنه عضو فعال في مجتمعه، وأنه يساهم في تنميته اجتماعيا، هذا يؤدي إلى الحفاظ على البيئة و الأمن الاجتماعيين باعتبارهما الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة، إضافة إلى ما تساهم به هذه المشاريع في الجانب الاقتصادي من مزايا في مجال الإنتاج و الخدمات وكذا تحسين المستوى المعيشي للأفراد و رفع الدخل، مما يجعل وجودها ضروري إلى جانب المشاريع الكبيرة.

و في ظل هذه المتغيرات العالمية ،اتجهت الجزائر أيضا إلى انتهاج سياسة التغيير الاقتصادي التدريجي حيث انتقلت من الاعتماد على مردودية المشاريع الكبرى وأصبحت تستثمر طاقات شبابها المبدع في إطار المشاريع الصغيرة و المتوسطة كوسيلة مكملة للنهوض بالاقتصاد الوطني و تشجيع القطاع الخاص، حيث أعتمد على هذه المشاريع للحد من نسبة البطالة في أوساط الشباب و تحسين أوضاعهم، وكون الجزائر مجموعة متلاحمة من المدن التي عانت مسيرة من الفقر و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بها، فمدينة خنشلة واحدة من هذه المدن التي نالت نصيبها من هذا الفقر، فخصوصية المنطقة و بعدها عن العاصمة جعلها أكثر تخلفا في هذا المجال، إلا أنها عرفت إقبالا كبيرا من طرف شبابها لاستثمار طاقاتهم و قدراتهم من خلال الاستفادة من هذه المشاريع من أجل المضي قدما، و عليه يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الذي مفاده :

ما هو الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع؟

و على أساس هذا التساؤل الرئيسي المطروح، قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التي سنتأكد من صدقها أو نفيها فيما سيأتي من مراحل البحث والمتمثلة في:

الفرضيـة الأولى:

المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ضرورية لخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية غايتها تلبية كل متطلبات الأفراد و المجتمع .

الفرضيـة الثانيـة :

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم في تحسين مستوى الدخل للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي والتخفيف من الفقر.

الفرضيـة الثالثـة:

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا- الدراسـات السابقـة :

على الرغم من توافر الكثير من البحوث وأوراق العمل المتعلقة بموضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المؤتمرات والملتقيات و ورشات العمل ذات الصلة ، أو تلك المنشورة في مجلات علمية ،فتناولنا لهذا الموضوع كان من منظورات وجوانب عدة ، إلا انه لم يتسنى لنا لنجد الكثير – على المستوى الوطني – من الدراسات العلمية الأكاديمية التي تبحث في مجال المشروعات الصغيرة أو المتوسطة ، وذلك بسبب ضعف الاهتمام الأكاديمي بها من جهة وحداثة الاهتمام الاستراتيجي بها من جهة أخرى .

1. **دراسة (رامي ،2005):**

نفذت هذه الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سوريا خلال الفترة الممتدة من 1970-2001 وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص ، على الرغم من أن الفائض دون المستوى المأمول.

كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، لكنها أيضا دون المستوى المأمول ، وأخيرا فيما يخص الكفاءة الاقتصادية

للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملائمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة ، كما أن كثيرا من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة ، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضا إلى السوق العالمية .

هذه الدراسة بحثت في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فقط ، دون باقي أنواع المشروعات الأخرى ، وان الدراسة اعتمدت فترة زمنية ضابطة 1970-2001 وهي الفترة التي إحداث هيئة مكافحة البطالة تماما .

2. **دراسة (علاونة ،2008) بعنوان : مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم – دراسة استكشافية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، وعلى المشاكل المحاسبية التي تعترض المشاريع الصغيرة في فلسطين من جهة نظر أصحابها والتي تعيق تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ، وكذلك هدفت الدراسة إلى معرفة السبل الكفيلة بإزالة المشاكل التمويلية والمحاسبية الأمر الذي يساهم في تهيئة المناخ الاستثماري العام بشكل يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني على جذب الاستثمارات الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة في فلسطين تعاني من مشاكل محاسبية وبما أنها تلعب دورا لا بأس به في النشاط الاقتصادي في فلسطين فانه من اللازم البحث عن طرق وسبل لتفعيل وتنشيط المشاريع القائمة منها .

دراسة (عبد الغاني 2004) : الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة .

تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها ، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى ، كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها ، والكشف عن اثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة ، ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة ، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة ، والصعوبات التي تواجهها ، وأخيرا عملت الدراسة على محاولة تحديد إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

ثالثا-مفاهيم الدراسة:

1- تعريف الدور :

1-1- التعريف اللغوي :

من دار يدور دورا أي تحرك باتجاهات متعددة وهو في مكانه .(انيس،1990،ص180)

1-2-التعريف الاصطلاحي :

- الدور هو نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات.

- الدور عبارة عن وظيفة للفرد داخل المجتمع. (www.cipe-arabia.org)

1-3-التعريف الإجرائي:

الدور هو جميع الممارسات والمهام والواجبات والمسؤوليات التي يقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2-تعريف التنمية:

2-1-التعريف اللغوي:

كما ورد في لسان العرب لابن منظور أن التنمية في اللغة العربية مأخوذة من النماء بمعنى الزيادة أي زاد الشيء .(ابن منظور،1988،ص26)

التنمية لغة هي النماء أي الازدياد التدريجي .(العسل،2006،ص23)

2-2-التعريف الاصطلاحي:

- عرف إحسان حفظي التنمية على أنها:"العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمعات"

- كما جاء في كتاب علم اجتماع التنمية لاحسان حفظي أن التنمية هي: " عملية تغير ثقافي دينامية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين و ترتبط التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه".(حفظي،2004،ص26)

- ويعرف محمد حسن دخيل في كتابه إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة التنمية على أنها: "تنشيط الاقتصاد القومي و تحويله من حالة الركود و الثبات إلى مرحلة الحركة و الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله "(دخيل،2009،ص26)

2-3-التعريف الإجرائي:

التنمية هي عبارة عن عملية تغيير تمس جميع الجوانب و خاصة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية منها، حيث أنها تحدث في المجتمع وذلك من خلال التوحد والمشاركة بين جهود الأفراد و الحكومة بهدف

الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وذلك من أجل تحقيق الرفاهية و تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد.

3-تعريف التنمية الاجتماعية:

3-1-التعريف الاصطلاحي:

- جاء في كتاب منير حجاب ،الإعلام والتنمية الشاملة ،أن التنمية الاجتماعية هي :

"حركة إحياء حضاري يرد للمجتمعات المتخلفة قدرتها على التجدد ذاتيا وتفتح أمامه الإبداع ، ولا يتم هذا إلا بتحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل "(حجاب،2001،ص77).

- استنادا إلى الدكتور عاطف غيث التنمية الاجتماعية هي :

" التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة ،لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليها "(خاطر،2000،ص50).

-جاء في كتاب عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، أن التنمية الاجتماعية هي :

"تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية ،تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات "(والي،2000،ص50).

3-2-التعريف الإجرائي :

التنمية الاجتماعية هي تنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ،ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية وغيرها.

4-تعريف التنمية الاقتصادية:

4-1- التعريف الاصطلاحي:

- ويرى محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية بأنها : " العملية التي من خلالها تحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل هيكل من هيكل النتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغير هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء ."
(عجيمة،2003،ص76)

- ويرى عبد القادر عطية التنمية الاقتصادية على أنها:" العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، وتغيير هيكلي في الإنتاج." (عطية،2003،ص9)

- عرف الدكتور حسين زكي الخولي في كتابه (الإرشاد الزراعي) التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن :" عملية اقتصادية اجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح في النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد في المجتمع ."(رشوان،2009،ص126)

4-2- التعريف الإجرائي:

هي عملية الانتقال من حالة من الفقر و التخلف و اللاوعي إلى حالة من الرفاه و التقدم والوعي، وهي أيضا تهدف إلى الرفع و التحسين في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك من خلال الزيادة في متوسط دخل الفرد بما يتماشى مع متطلبات وإنفاقات الحياة العصرية وهذا لضمان حياة أفضل.

5- تعريف المشروع:

5-1-التعريف اللغوي:

- جمع مشروعات ومشاريع اسم مشتق من الفعل شرع .(انيس،1990،ص260)

- حضر مشروعا جديدا ما يحضر في مجال من المجالات ويقدم في صورة ما أو خطة ليدرس ويقرر في أفق تنفيذه (مشروع تجاري ، مشروع اقتصادي).(كاسب،2007،ص7)

5-2- التعريف *الاصطلاحي*:

_عرف سيد كاسب وجمال كمال الدين في كتابهما المشروعات الصغيرة ، الفرص والتحديات أن المشروع هو :

"مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المرتبطة معا والتي تنفذ بطريقة منظمة وله نقطة بداية واضحة وله دورة حياة محددة لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبي أهداف واحتياجات صاحب العمل."(كاسب،2007،ص8)

- عرف علي الحطاب في كتابه إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة أن المشروع هو:" الذي يتضمن أقل تقدير من مئة مستخدم أو الذي يعمل بشكل مستقل ، ويمكن أن يتصف بالتفرد (الحطاب،2010،ص178)

- أما معهد إدارة المشروع **Project Management Institute** فقد عرف المشروع على أنه : "

الجهود المؤقتة الموجهة نحو توليد المنتج المنفرد أو الخدمة المنفردة**Unique Product or Service**

والمقصود بالمؤقت يعني بان لكل مشروع محدد بنهاية أما المقصود بالمنفردة بأن المنتج أو الخدمة تختلف بشكل أو بآخر عن جميع المنتجات والخدمات التقليدية "(العلي،2009،ص23)

5-3- التعريف الإجرائي :

المشروع هو سلسلة من الأنشطة أو المهام التي لها أهداف محددة وله بداية ونهاية محددتان وله تمويل محدد ويستعمل المصادر المختلفة من أموال ووقت ومعدات وأشخاص.

6 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

6-1- التعريف الاصطلاحي:

- عرف الأسرج حسين عبد المطلب في كتابه تأثير الاتحاد الجمركي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة " هي الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص آو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية "(الاسرج،2007،ص2)

- عرف محمد مكي بن سعد الجرف في مجلته الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي : " مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج عل نطاق صغير تستخدم رؤوس أموال صغيرة ، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة ، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث ، يغلب على نشاطها الآلية وتطبيق مبدأ تقسيم العمل ."(الجرف،1998،ص152)

- حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مفهوم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم على النحو التالي : " تشمل المشاريع الصغيرة ومتوسطة المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وذلك بعد استبعاد الشركات المساهمة كبيرة الحجم **Larg Public Companies** وقد حددت هذه اللجنة مواصفات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يلي :

عدد قليل من الموظفين ، ومبيعاتها منخفضة وكذلك القيمة الإجمالية لأصولها وعدم الوضوح في تحديد الواجبات والمسؤوليات بسبب ضعف نظم الرقابة الداخلية وهيمنة الإدارة أو المالك على جميع نواحي النشاط الرئيسية "(مطر،2008،ص6)

6-2– التعريف الإجرائي:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على عدد محدود من الأيدي العاملة.

رابعا-الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة لابد من انتهاج مجموعة من الإجراءات المنهجية المتكاملة والتي تشمل الأدوات البحثية وكذا طرق وأساليب المعالجة الميدانية والتي تلازم البحث من بناء الإشكالية وصياغتها صياغة نهائية

إلى صياغة التساؤلات ومحاولة الإجابة عنها ،من خلال جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة وصولا إلى معالجة هذه البيانات وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى تبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة ، في هذا الإطار يجب تحديد مجالات البحث باعتبارها القالب المنهجي للدراسة الميدانية ،وأيضا منهج البحث والذي يعتبر طريق الباحث نحو نتائج علمية ثم مجتمع البحث والعينة وهي خطوة يهدف من خلالها الباحث إلى تحديد الفئة المقصودة بالدراسة ، وكل ما يتعلق بها تبعا لقواعد البحث العلمي وأخيرا أدوات البحث ، كل هذه العناصر هي ذات أهمية منهجية تسلسلية تعطي للبحث الآليات الصحيحة للوصول إلى أهدافه التي انطلق منها والتي كانت بناءا على تساؤلات أساسية تبنى عليها الدراسة .

1- مجـالات الدراسـة:

1-1-المجال المكاني:

تقع ولاية خنشلة من الناحية الجغرافية شمال شرق الوطن وبالضبط في منطقة جبال الاوراس في امتداد الهضاب العليا الشرقية وهي متواجدة بين خطي طول 30-6 ° و30-7° شرق خط غرينتش وبين 34 ° و35° شمال خط الاستواء أما الحدود الإدارية للولاية هي :

- من الشمال ولاية أم البواقي
- من الجنوب الغربي ولايتي باتنة وبسكرة
- من الجنوب ولاية الوادي
- من الشرق ولاية تبسة

وتتربع ولاية خنشلة على مساحة قدرها 9715 كلم 2 أي ما يعادل 0,40٪ من مساحة التراب الوطني.

من التراب الوطني ، وتقع على ارتفاع 1200 م على سطح البحر ، وتنقسم إلى 8 دوائر و21 بلدية من بين هذه البلديات اخترنا مدينة خنشلة .

1-2-المجال الزمني :

هو المدة التي استغرقتها الدراسة ، وذلك منذ البدء في طرح الموضوع والمراد دراسته إلى غاية الانتهاء من معالجته نظريا وميدانيا ،وجرت العادة الاقتصار على الدراسة الميدانية فقط واعتبارها هي المجال الزمني للدراسة ، وعليه فانه بعد الانتهاء من الجانب النظري شرعنا بالنزول إلى الميدان بمدينة خنشلة ،وهذا ابتدءا من 15 أفريل إلى غاية 20 أفريل في هذه الفترة قمنا بزيارة ميدانية لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والبنك الوطني الجزائري ،والقرض الشعبي الجزائري ، وهذا بغرض التعرف على كيفية تمويل والاستفادة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك التعرف على الإجراءات المرافقة لها وكذلك تحصلنا على مجموعة من البيانات التي تخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،وفي مرحلة ثانية وابتداء من29أفريل إلى غاية

15 ماي قمنا بالنزول إلى الميدان وبالتحديد إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة بمنطقة الدراسة . وانطلاقا من 16 ماي بدأنا بتفريغ وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها مع الصياغة النهائية لنتائج البحث وتحليلها على ضوء فرضيات الدراسة .

1-3- المجال البشري :

وهو المجال الذي يتم من خلاله أخذ عينة البحث ،ويتضمن كل ما يتعلق بخصائص ومواصفات العينة حيث شملت دراستنا مدينة خنشلة كوسط يحوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قمنا بدراستها ،والتي كان عددها باختلاف أنواعها 820 مشروع صغير ومتوسط .

2-منهج الدراسة :

تعتبر عملية اختيار الباحث لمنهج الدراسة عملية مهمة جدا ومرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع الدراسة وأهدافه وأهميته ، والمنهج المستخدم في العملية البحثية تحدده الدراسة حسب فروضها وتساؤلاتها وحسب طبيعة موضوعنا المتضمن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة خنشلة يتطلب من هذا الموضوع الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي الذي يعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من جهة أخرى وسبب اللجوء إلى ذلك يعود إلى كيفية دراسة وتحليل موضوع البحث ،من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به مع تحديد الأسس النظرية والفكرية التي جاء بها البحث .

أما عن المنهج التحليلي تم استخدامه من خلال وصف وتحليل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمدينة خنشلة ،وهذا من أجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية مما ينسجم مع الموضوع المدروس.

3-عينة الدراسة :

يعتبر اختيار العينة خطوة أساسية في البحث لأنها تحدد أطر الدراسة الميدانية ،حيث قمنا في بحثنا هذا باختيار عينة الدراسة من المجتمع الأصلي محل البحث ،ألا وهو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة بمدينة خنشلة حيث اخترنا هذه الدراسة وفقا لمتطلبات وشروط العينة المقصودة للبحث وهي العينة الطبقية إذ تمثل مختلف الطبقات الموجودة في المجتمع الأصلي للبحث وهذا من خلال أنواع المشاريع الموجودة بمدينة خنشلة

ويمكن تبيان عينة البحث في الجدول التالي :

جدول رقم 1: يوضح توزع العينة

الرقم	نوع المشروع	عدد المشاريع	النسبة الممثلة	عدد المفردات

01	**حرفي**	80	%5	4
02	**صناعي**	120	%5	6
03	**خدماتي**	620	%5	31
المجموع	/	820	%5	41

حددت المشاريع ابتدءا من تأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 1998 ،حيث تم اختيار المشاريع الممولة والمنفذة والتي بلغ مسارها المهني 5 سنوات فأكثر.

- قمنا باختيار5% من حجم المجتمع الأصلي .
- تمثل حجم العينة في 41 مفردة وذلك وفقا للعملية الحسابية التالية:

بالنسبة للمشاريع الحرفية:

80 ⟵ **س**

%100 ⟵ %5

$$\text{س} = \frac{80 * 5}{100} = 4$$

بالنسبة للمشاريع الصناعية :

120 ⟵ **س**

%100 ⟵ **%5**

$$\text{س} = \frac{120 * 5}{100} = 6$$

بالنسبة للمشاريع الخدماتية :

620 ←——— **س**

%100 ←——— 5 %

5* 620

س= ———— = 31

100

وبالتالي حجم العينة هو :4 +6 +31 =41

جدول رقم 02 : يوضح توزع العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		الإجمالي	
نوع المشروع	التكرارF	النسبة %	التكرارF	النسبة %	التكرارF	النسبة %
حرفي	01	% 25	03	75	04	% 100
صناعي	06	% 100	00	00	06	% 100
خدماتي	20	% 76.92	06	23.08	26	% 100
الإجمالي	27	% 75	09	25	36	% 100

من خلال الجدول رقم 02 والذي يوضح توزع العينة المطلق والنسبي حسب الجنس وحسب نوع المشروع اتضح لنا أن المشاريع الخدماتية احتلت الرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع والذي بلغ عددها 26 مشروع ، من بينها 20 مشروع يديرها ذكور و 06 مشاريع كانت صاحباتها إناث أي نسبة 76.92 % بالنسبة للذكور و 23.08 % بالنسبة للإناث، ثم أتت المشاريع الصناعية في المرحلة الثانية من حيث عدد المشاريع والتي بلغت 06 مشاريع من أصل 06 مشاريع صناعية وذلك بنسبة 100 % أصحابها ذكور ، حيث غاب دور الإناث في هذا النوع من المشاريع ، وأخيرا احتلت المشاريع الحرفية المرتبة الثالثة والأخيرة بعدد مشاريع قدر ب 04

مشاريع قسم على التوالي بين الجنسين : 03 مشاريع للإناث ومشروع واحد بالنسبة للذكور أي بنسبة 75 % إناث كصاحبـات مشروع حرفي و25 % ذكور كأصحـاب مشروع حرفي .

ومن خلال ما سبق تبين لنا أن الأفراد يتجهون بنسبة كبيرة إلى المشاريع الخدماتية دون المشاريع الحرفية والصناعية وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة وما تحتاج إليه من مشاريع خدماتية ، وكذا يرجع إلى ميولا تهم الشخصية تجاه هذا النوع من المشاريع .

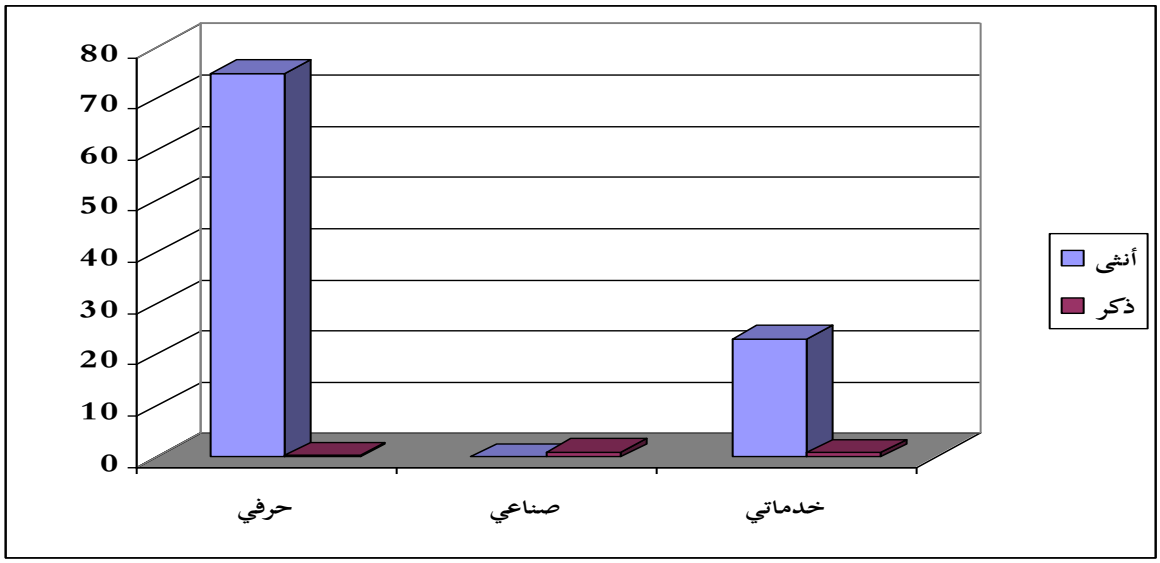

جدول رقم 03 : يوضح نوع المشروع

نوع المشروع	التكرارF	النسبة %
حرفي	04	% 11.11
صناعي	06	% 16.67
خدماتي	26	% 72.22
الإجمالي	36	% 100

كما ورد ذكره سابقا في الإجراءات المنهجية للبحث أن عينة البحث بلغت 36 مشروعا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد توزعت عدديا من حيث النوع على التوالي 04 مشاريع حرفية ، 06 مشاريع صناعية ، 26 مشروع خدماتي كما هو موضح في الجدول رقم 03 أعلاه ويتوزع نسبي بلغ على الشكل التالي :72.22 % خدماتية ، 16.67 % صناعية 11.11 % حرفية.كما تبدو في المخطط البياني رقم 03.

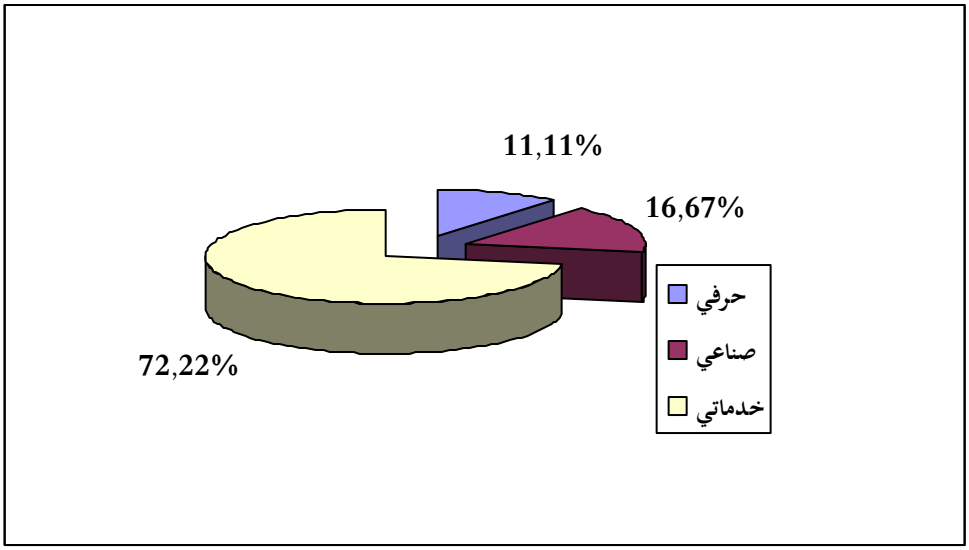

4- أدوات جمع البيانات :

يحتاج الباحث أثناء قيامه بجمع البيانات إلى مجموعة من الأدوات والوسائل العلمية تساعده في جمع اكبر قدر ممكن من البيانات التي يحتاجها في معالجة بحثه ،حيث تمكنه هذه الأدوات من الحصول على بيانات أكثر دقة وهذا إن أحسن استخدامها.واعتمدنا في بحثنا على الأدوات التالية :

4-1-الملاحظـة:

4-1-1-الملاحظة غير المباشرة:

"تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المنهجية المستخدمة في عملية البحث العلمي ومصدرا أساسيا للحصول على البيانات اللازمة للموضوع فالملاحظة تعتمد على حواسنا وعلى مدى قدرتنا على ترجمة ملاحظاتنا إلى دلالات بحثية فمن خلال تتبعنا للملامح العامة لموضوع دراستنا والمتمثلة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية توزعها حسب أنواعها حاولنا قدر المستطاع أن نربطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن الأكيد أنه لا يمكن فهم ذلك إلا من خلال ملاحظتنا و معايشتنا ولو بشكل جزئي لما يحدث داخل مجتمعنا المصغر الذي نحن جزء لا يتجزأ منه، إلا أن هذا ليس بالأمر السهل، لأنها ترتبط-أي الملاحظة- أساسا

بأهداف الدراسة وهي شرط مسبق لبناء أحسن بحث ميداني بواسطة المقابلات أو من خلال الاستبيانات" [2]، فقد سمحت لنا هذه الأداة بتكوين تصور مؤقت عن المشاريع الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

و هذا سمح لنا ببناء تصور أولي لخطوات البحث و صياغة فرضيات الدراسة المراد التحقق منها و تفسيرها كمرحلة أولى.

إن أهم خطوة سبقت هذه الخطوات الملاحظات كانت محاولة ترتيب و تحديد التساؤلات التي يمكن للملاحظة الإجابة عنها ومن جملة هذه الاستفسارات:

1-ماذا نريد من خلال استخدام الملاحظة؟

محاولة التعرف على واقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة ومدى مساهمتها في توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل وذلك للتخفيف من البطالة وكذا مساهمتها في تحسين المستوى المعيشي وفي تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية

2-ماهو نوع البيانات المراد دراستها؟

لقد تم استخدام الملاحظة في متابعة وسائل الإعلام بنوعيها السمعية البصرية و المكتوبة، و ما يدور من محادثات عامة وهذا ما دفعنا إلى تسجيل و تدوين مختلف الوقائع بكل حيثياتها سهرا منا على تحقيق الموضوعية و بالتالي فاعتمادنا هنا كان على الملاحظة البسيطة، حيث ألزمتنا بالحياد دون المشاركة في هذه الملاحظة ونقل الوقائع كما هي و لابد أن نشير هنا إلا أن استخدامنا للملاحظة لم يكن مرحليا أي أنها استخدمت في مرحلة معينة من البحث و توقفت، بل صاحبتنا في كل مراحل البحث و لكن الاختلاف كان في حدود استخدامها.

4-1-2-الملاحظة المباشرة :

بدأنا بتتبع الفكرة التي يدور فيها موضوع دراستنا هذه و ذلك من خلال النزول إلى الميدان و إجراء مقابلات مع أصحاب المشاريع، ومن هنا بدأت ملاحظتنا الفعلية للكيفية أو الطريقة التي تعمل بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة خنشلة، حيث خلال فترة نزولنا إلى الميدان و احتكاكنا بأصحاب المشاريع

لاحظنا كيف يتم تسيير هذا النوع من المشاريع، فحين أن أول ملاحظة شدت أنظارنا هي ردة فعل أصحاب المشاريع في الوهلة الأولى من زيارتنا لهم ونظرتهم لنا بتخوف و محاولة التهرب من استقبالنا.

[2] ليندة شنافي- تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري-دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل-كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية-قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا-جامعة باتنة،الجزائر-2010 .-بتصرف

وقد استخدمنا هذه الأداة من أجل خدمة الهدف العام للدراسة المتمثل في الكشف عن الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمدينة خنشلة.

4-2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من أكثر الوسائل للحصول على المعلومات والبيانات شيوعا وهذا راجع إلى مجموعة الامتيازات التي تمنحها هذه الأداة لمستخدمها أي الباحث العلمي. أما عن استخدامها في موضوعنا هذا فهو يعود إلى رغبتنا في كشف كل ما يتعلق بهذا الموضوع في الواقع أي أردنا محاكاة أصحاب هذه المشاريع ، والهيئات الممولة لهذه المشاريع وهذا لنحصل على أكبر قدر ممكن من البيانات المتعلقة بها وعليه قمنا بانجاز دليل مقابلة يخص الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمدينة خنشلة ، حيث قابلنا مسؤولون عن هذه الهيئة ومن خلال هذه المقابلة تحصلنا على مجموعة من البيانات تخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وطريقة تمويلها، ومن خلال ما تحصلنا عليه وجدنا أن هناك جهة داعمة أخرى لهذه المشاريع من حيث التمويل وعليه قمنا بانجاز دليل مقابلة ثاني مع البنكين البنك الوطني الجزائري ،و القرض الشعبي الجزائري ،وبعد مقابلة مسؤولين في هذه الهيئات وبإجابتهم على الأسئلة التي طرحت عليهم تحصلنا على بيانات تخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،واعتمادا على المقابلات التحليلية التي قمنا بها تمكنا من إنجاز دليل مقابلة ثالث مع أصحاب المشاريع و الذي من خلاله تمكنا من النزول إلى الميدان بصفة علمية و تمكنا من مقابلة أصحاب المشاريع الذين تضمنتهم عينة الدراسة و قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة التي تخدم البحث بصفة عامة والتساؤل الرئيسي و فرضيات الدراسة بصفة خاصة، وهذه الأداة مكنتنا من الحصول على أغلبية المعلومات التي خدمت بحثنا

4-3- السجلات و الوثائق:

بالإضافة إلى الأدوات السابقة هناك وسائل أخرى و المتمثلة في بعض الوثائق والتي تم الاستعانة بها لتحليل البيانات الإحصائية و الوثائقية التي تحصلنا عليها من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمدينة خنشلة، و لقد تم جمع البيانات التي تخدم موضوع الدراسة سواء من الجانب النظري أو المنهجي و من أهم الوثائق المعتمد عليها:

أ-وثائق تبين أشكال التمويل (التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي).

ب-قوائم أسماء أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة وعدد وأنواع المشاريع (لم يتم وضع هذه القوائم في الملاحق وهذا راجع إلى سريتها حيث أنها استخدمت لغرض البحث العلمي فقط).

خامسا- عـرض و تحليل النتائـج:

من خلال دراستنا وتقييمنا لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،واتخاذ عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في

مدينة خنشلة كدراسة ميدانية ، ودلك بعدما جمعنا البيانات التي أردنا من خلالها الإجابة عن التساؤل الرئيسي و التحقق من إثبات أو نفي الفرضيات، قمنا بتفريغ هذه البيانات و تفسيرها وتحليلها بما يخدم موضوع البحث، و في الأخير تمكنا من التوصل إلى استنتاج مايلي :

1- أن البحث قام بتحليل ودراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعينة عشوائية من هذه المشاريع ،حيث أن نجاح هذه المشاريع في أداء دورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية يقاس بمدى نجاحها في تحقيق الدور المرجو منها ،وقد اقتصر البحث على تناول جملة من المتغيرات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ،من حيث دورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة ،كذلك تحسين مستوى المعيشة وأخيرا المساهمة في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،وهذا ما تأكدنا منه سابقا أثناء اختبار فرضيات الدراسة الثلاثة وجاء هذا مطابقا لنتائج الدراسة التي قام بها " زيدان رامي ".

2- تميزت معظم المشاريع في العينة أنها كانت ناجحة بنسبة وصلت إلى 86،11 % من وجهة نظر أصحابها على العموم وعلى وجه الخصوص شكلت كل من المشاريع الخدماتية أعلى نسبة نجاح تقدر ب 46،88 % ثم تليها المشاريع الصناعية بنسبة 33،83 % ،في حين حققت المشاريع الحرفية نسبة نجاح 75 % وهذا ما أكدته الفرضية الأولى والمتعلقة بخلق فرص عمل جديدة، كما هو مبين في الجدول أدناه:

عدد العمال / نوع المشروع	التكرار F	النسبة%
حرفي	20	18.52%
صناعي	20	18.52%
خدماتي	68	62.96%
المجموع	108	100%

وعليه يمكن حساب متوسط فرص العمل التي يوفرها كل صاحب مشروع وذلك من خلال العلاقة التالية:

36 مشروع ⟵ 108 فرصة عمل.

01 مشروع ⟵ س فرصة عمل.

108*1

س = —————— 3 فرصة عمل للمشروع الواحد.

36

ومما سبق تبين لنا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة باختلاف أنواعها قد حققت فرص عمل مباشرة ، وبالتالي استنتاج أن الفرضية الأولى صحيحة ، أي أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة لخلق فرص عمل جديدة والتخفيض من البطالة ، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية غايتها تلبية كل متطلبات الأفراد والمجتمع .

3 -تبين أن تحسن الوضع المادي و الاجتماعي كان ملحوظا في أوجه الإنفاق المختلفة بداية من الإنفاق على الغذاء واللباس اللذان كانا في المرتبة الأولى ضمن سلم أولويات الإنفاق وبنسبة 86،11 % ،ثم الإنفاق على الرفاهية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 44،69 % ، ثم تليها الإنفاقات الأخرى ، مما يشير إلى أن الإنفاق كان استهلاكيا بالدرجة الأولى وهذا منطقي وطبيعي أن يتم إشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية أولا ليتم تلبية الحاجات الأخرى ثانيا ، الأمر الذي يحتاج إلى تشجيع ثقافة الاستثمار لاحقا وهذا ما تم تبيانه في الفرضية الثانية والمتعلقة بتحسين مستوى المعيشة وكذلك ما توصلت إليه دراسة "سماح مصطفى عبد الغني" ، وجاء هذا موضحا بالتفصيل في الجدول التالي:

الإجابة	الغذاء		اللباس		الصحة		التعليم		السكن		الرفاهية	
	Fالتكرار	% النسبة	Fالتكرار	%النسبة	Fالتكرار	%النسبة	Fالتكرار	%النسبة	Fالتكرار	%النسبة	Fالتكرار	%النسبة
نعم	31	86.11%	31	86.11%	23	63.89%	19	52.78%	09	25%	25	69.44%
لا	05	13.89%	05	13.89%	13	36.11%	17	47.22%	27	75%	11	30.56%
المجموع	36	100%	36	100%	36	100%	36	100%	36	100%	36	100%

وعليه تبين من خلال ما سبق أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحسين مستوى الدخل للأفراد ، وبالتالي استنتاج أن الفرضية الثانية صحيحة وهي بدورها تشكل أداة اقتصادية واجتماعية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى المعيشة في مدينة خنشلة .

4-تبين أن المرأة ساهمت في العملية الإنتاجية بصفتها رائدة وصاحبة مشروع بحدود نسبة بلغت 25 % من إجمالي المشاريع في العينة ، حيث كانت مساهمتها بأعلى نسبة في المشاريع الحرفية ب 75 % ثم جاءت

مساهمتها في المشاريع الخدماتية بنسبة 08،23 % ،في حين غاب دور المرأة كصاحبة مشروع في المشاريع الصناعية ،وهذا بحد ذاته مؤشر على تطور وعي المرأة ونضوج دورها الفعال للمشاركة في العملية الإنتاجية.

5-وكذلك تبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تمكين المرأة اقتصاديا ليس من خلال امتلاكها لمشروعها الخاص – مصدر دخلها- وإنما من خلال حرية التصرف به ، فقد أشارت النتائج أن مساهمة المرأة بصفتها صاحبة مشروع لم تكن شكلية وإنما حقيقية ،بدت من خلال تملكها حرية التصرف بالدخل المتولد من المشروع بنسبة 100 % وهذا المؤشر الايجابي والمنطقي لو دليل مطمئن على تمكن المرأة من حقها في امتلاك عائدات عملها وحرية التصرف بالدخل الذي تتحصل عليه وهذا ما جاء موضحا في الجدول أدناه:

الإجابة	التكرار F	النسبة المئوية %
نعم	09	% 100
لا	00	% 00
الإجمالي	09	% 100

6-تبين أن 56،55 % من صاحبات المشاريع تلقين مساعدة الزوج في إدارة هذا المشروع ، الذي يشير تطور وعي الرجل باتجاه حق المرأة في العمل وكذلك إدراكه أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية ، وهذا مؤشر على تطور وعي المجتمع عموما ووعي الرجل خصوصا في تقبل عمل المرأة بل مساعدتها وتمكينها من أخذ دورها الحقيقي في عملية التنمية الشاملة وهذا ماتضمنته الفرضية الثالثة.

و عليه تبين لنا أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة تساهم في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية وبالتالي استنتاج أن الفرضية الثالثة صحيحة، وهي بدورها أي المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل أداة اقتصادية حيوية و فعالة للمساهمة في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مدينة خنشلة .

-وأخيرا مما سبق تبين لنا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد لعبت دورا فعالا في عملية التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الاقتصادية ،وذلك من خلال المؤشرات التي تضمنتها دراستنا والمتمثلة في توفير فرص العمل ،والحد من البطالة ،تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وأخيرا تمكين المرأة من المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

II. خاتمـــة:

انطلاقا مما تم استعراضه في البحث ،ومما تبين معنا خلاله أن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة يرتبط بكل خطوة من خطوات مسيرتها ،بدءا من الفكرة إلى التنفيذ وانتهاء بالتحسين والتطوير ،فلابد من

المساهمة في تلبية متطلبات نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منظومة خدمات متكاملة ،وابتكار آليات متنوعة ومتطورة لتقديم هذه الخدمات الأمر الذي يساهم في تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموما ،لاسيما تلك التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة ،من أجل دعمها في تحقيق الدور التنموي المرتقب من إحداثها وتمكينها من النمو والانتشار بشكل سليم وناجح بما يساهم في أداء دورها بفاعلية أكبر في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وعليه فان غاية البحث أن يلقي الضوء على بعض التوصيات والمقترحات التي من الضرورة والأهمية بمكان أن تطرح على طاولة البحث والنقاش والمتابعة وكون هذه الدراسة ماهي إلا بداية تستوجب الاستمرارية ،حيث أدرجت جملة من التوصيات والمقترحات على الشكل التالي :

1-ضرورة متابعة الاهتمام الحكومي بمدينة خنشلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وايلائها الدعم والمساندة الحقيقيان ، وأن يكون هذا الاهتمام عمليا وواقعيا بعيدا عن التنظير والشفاهية ،وذلك عن طريق تقديم كامل الامتيازات والصلاحيات للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية خنشلة .

2-إيلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الأكاديمي التي تستحقه على المستوى الوطني ، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

3-ضرورة متابعة واستكمال هذا البحث في أبحاث أخرى لتغطي الحيز الزماني والمكاني المتبقي، وكذلك تناول باقي المتغيرات التي لم يتناولها بحثنا هذا.

4-ضرورة توفير مجالات خاصة ومنح أولوية الاستفادة منا لأصحاب المشاريع وهذا من أجل ضمان استقرار عمل هذه المشاريع وذلك من أجل تحقيق أعلى فائدة موجودة منها.

5-ضرورة إنماء الكثير من الأقاليم التي مازالت تسود فيها العديد من المفاهيم الخاطئة بخصوص عمل ومشاركة المرأة وأحقيتها في العمل كالنشاط الصناعي الذي من خلال بحثنا تبين لنا أن مساهمة المرأة في هذه المشاريع كان معدوما .

6-نظرا لضعف مجال التسويق في هذه المشاريع بسبب رأس مالها المحدود فيجب على الحكومة أن تساهم في تسويق منتجاتها.

7-ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع الاستفادة من تقنيات التسيير الحديثة، وكذلك ضرورة إجراء اتفاقيات مع المكتب الدولي للعمل.

8-خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع تمويل هذه المشاريع.

9-إنشاء مكاتب استشارية على مستوى كل الولايات تعمل على توعية الشباب .

10-مشاركة مخابر الجامعات ووحدات البحث في تكوين الشباب المقبل على إنشاء مشاريع جديدة .

11-تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ .

قائمة المراجع:

01/ الكتب باللغة العربية :

- إبراهيم حسن العسل –التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم ، عطاءات ، معوقات ، أساليب) –المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع –الإسكندرية،مصر-ط1-2006.
- إحسان حفظي-علم اجتماع التنمية- دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، مصر-دط- 2004.
- احمد مصطفى خاطر –تنمية المجتمع المحلي-دار المعرفة الجامعية –الإسكندرية،مصر-دط-2000.
- الاسرج حسن عبد المطلب –تأثير الاتحاد الجمركي على الصناعة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –وزارة التجارة والصناعة المصرية –الاسكندرية ،مصر-دط-2007
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان-التنمية(اجتماعيا، اقتصاديا،سياسيا،إداريا،بشريا)-مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية،مصر-دط-2009
- كامل بحري-التنمية الاقتصادية-دار النهضة العربية –بيروت،لبنان-دط-1986.
- محمد حسن دخيل-إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة-منشورات الحلبي الحقوقية-بيروت، لبنان-ط 1-2009.
- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف-التنمية الاقتصادية،دراسة نظرية وتطبيقية-الدار الجامعية-القاهرة،مصر-دط-2003.
- محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي-التنمية الاقتصادية-الدار الجامعية-الإسكندرية،مصر-دط-2001.
- منير حجاب-الإعلام والتنمية الشاملة-دار الفجر للنشر-القاهرة،مصر-ط3-2001.
- سيد كاسب،جمال كمال الدين-المشروعات الصغيرة،الفرص والتحديات-مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث-كلية الهندسة –الإسكندرية،مصر-دط-2007.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية-اتجاهات حديثة في التنمية-الدار الجامعية-الإسكندرية،مصر-دط-2003.
- عبد الهادي محمد والي –التنمية الاجتماعية-دار المعارف-الاسكندرية،مصر-دط-2000
- عبد الستار محمد العلي –ادارة المشروعات العامة-دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-عما،الاردن-ط1-2009.
- علي الحطاب –إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة-دار أسامة للنشر والتوزيع-عمان، الأردن-ط1-2010.

2/القواميس والمعاجم :

- ابن منظور-لسان العرب-تحقيق علي بشرى-دار إحياء التراث العربي-بيروت، لبنان-ط4-1988.
- إبراهيم أنيس-المعجم الوسيط-دار إحياء التراث العربي- بيروت، لبنان-ط2-ج1-1990.

3/الرسائل الجامعية :

- زيدان رامي-تفعيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية-دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا-اطروحة دكتوراه-قسم الاقتصاد-كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة دمشق،سوريا-2005.
- ليننده شنافي-تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري-دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل-كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية-قسم علم الاجتماع والديمغرافيا-جامعة باتنة،الجزائر-2010.
- موسى سعداوي-دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر -2007.
- سماح مصطفى عبد الغاني –الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة بالنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها،دراسة تطبيقية بمدينة القاهرة-مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد فرع إدارة الأعمال-كلية العلوم التجارية والاقتصادية-القاهرة،مصر-2004.

4/المجلات والدوريات باللغة العربية:

- مطر محمد،نور عبد الناصر-طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم-المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18-19 تشرين الأول-جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين- عمان، الأردن-2008.

- محمد مكي بن سعد الجرف-الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي –آفاق جديدة-العدد02-افريل 1998.

6/المواقع الالكترونية :

- http-72:.www.cipe-arabia.org//دور الجامعة في تعزيز الانتماء لدى الطلاب